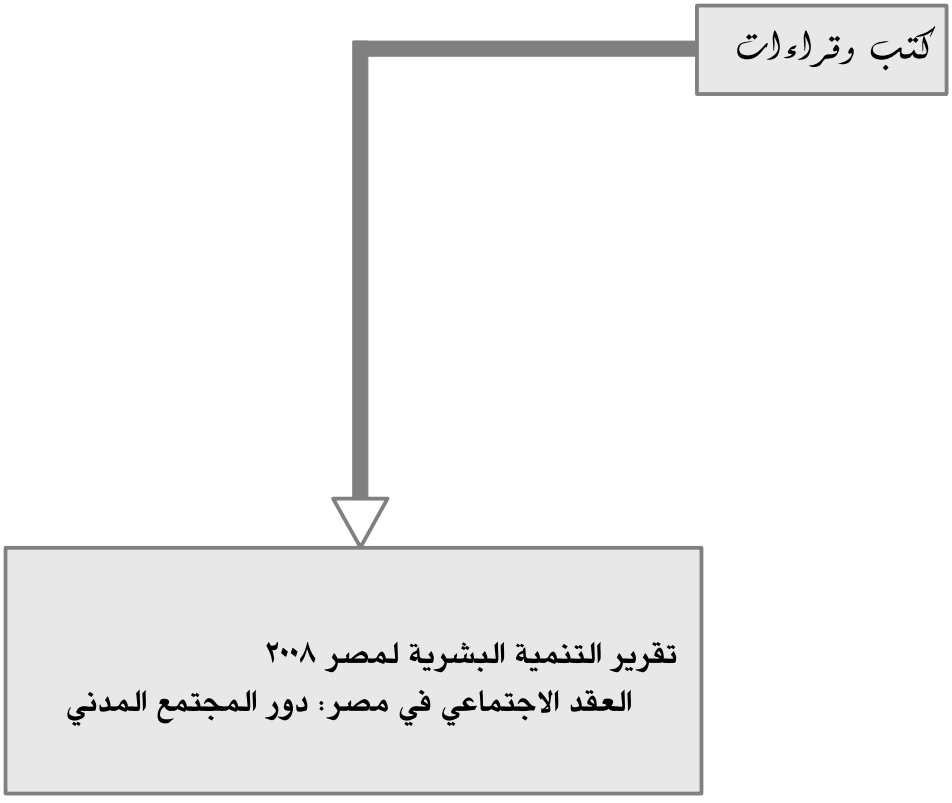
كتب وقراءات
تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨
العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني

تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨
العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني

(القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨). ٢٩٤ ص.

محمد سمير مصطفى
أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

ـ ١ ـ

منذ انطلاق تقرير التنمية البشرية في مصر للمرة الأولى في عام ١٩٩٤، أصبح هذا التقرير من الإصدارات الرئيسية لمعهد التخطيط القومي ولمكتب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مصر، التي لا غنى عنها. ولكون التقرير بمثابة منبر حيوي لمناقشة قضايا التنمية البشرية الهامة على المستويين القومي والمحلي، فقد أصبح أداة تحليلية موثوقاً بها تعمل على إثراء الخيارات السياسية، وتؤثر بالإيجاب في المناقشات، وتثير الفكر بشأن التحركات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة القضايا التي تحتل أهمية خاصة على جدول أعمال التنمية البشرية على المستوى القومي.

ويركّز **تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨** ـ وهو الإصدار العاشر ضمن سلسلة تقارير التنمية البشرية في مصر ـ على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتنفيذ خطة برامج الاستثمار الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة وعددها ٥٥ برنامجاً، التي خلص إليها تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، كرؤية نحو صياغة عقد اجتماعي جديد وخطة عمل محددة. ويسلط تقرير هذا العام الضوء على الدور الحيوي للمجتمع المدني، ويقدمه باعتباره عنصراً هاماً للشراكة مع القطاع العام وغيره من الشركاء للعمل سوياً على تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية البشرية القومي، وعلى وجه التحديد البرامج الخمسة والخمسين، وكذلك الأهداف الإنمائية للعقدين الأولين من الألفية الثالثة ـ التي تمتد من تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف، إلى وقف انتشار مرض نقص المناعة المكتسب/ الإيدز، وتوفير التعليم الابتدائي الشامل ـ ومن المستهدف تحقيقها جميعاً بحلول عام ٢٠١٥. ويقدم التقرير أطروحات محددة بشأن التدابير اللازمة لتشجيع نمو منظمات المجتمع المدني، وتحفيز الابتكار فيما بينها، بالإضافة إلى تطوير المناخ القانوني والإداري الذي تعمل من خلاله.

ـ ٢ ـ

وتقر الحكومات في جميع أنحاء العالم بالدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التنمية، وتزداد الدعوة، خاصة بين مفكري المجتمع المدني، لمساهمة المجتمع المدني في وضع السياسات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فقد صنعت منظمات المجتمع المدني لنفسها موقعاً كشركاء فعليين في تقديم الخدمات العامة، وبخاصة إلى المجتمعات المهمشة، ومن ثم، فهي تساهم في محاربة الفقر، وخفض نسبة البطالة، وتوفير فرص أفضل للوصول إلى الخدمات الصحية بالنسبة للفئات المحرومة، وتحسين جودة التعليم المجاني، ومعالجة مجموعة من القضايا الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر في رفاه ومعيشة المواطنين والمجتمع. كما أن العديد من هذه المنظمات كان في مقدمة المدافعين عن مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف.

وغالباً ما ينظر إلى نمو وقوة وارتقاء العناصر الفاعلة في المجتمع المدني في مجال التنمية باعتباره فرصة للحكومات لبناء التحالفات اللازمة، والفعالة، والبناءة لتعزيز رفاهية مواطنيها. ولتصميم وتأسيس واستمرار الشراكات الحقيقية مع عناصر المجتمع المدني، يلزم استيعاب آليات عمل المجتمع المدني، وذلك لتقييم مواطن القوة والضعف، ولوضع أدوات فعالة يمكن من خلالها إشراك هذا القطاع.

ويرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن المجتمع المدني يشكل قطاعاً ثالثاً هاماً، وهو قائم إلى جانب الدولة والسوق ويتفاعل معهما، ويعرّفه بأنه «مجموعة من الفاعلين غير التابعين للدولة الذين لا تتمثل أهدافهم في إدرار الربح أو الحصول على سلطة حاكمة. وتعمل منظمات المجتمع المدني على جمع الأفراد لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة».

وحيث تواصل مصر انتقالها من عهد التخطيط المركزي إلى عصر السوق، فقد أصبح من الواضح أن القطاع العام وحده لا يمكنه تلبية كافة احتياجات المواطنين. لذا يجب على القطاع الخاص خلق فرص العمل وعلى المجتمع المدني أن يكون في قلب مبادرات التنمية البشرية المستدامة. وتستعد مصر لجني ثمار إشراك المجتمع المدني الفعال والدؤوب، على المستويين القومي والمحلي، في شراكة طويلة للتصدي للتحديات التي تواجهه التنمية البشرية على المستوى القومي. إن هذه الشراكة ما زالت في مهدها، ويمكن تعزيزها بدرجة أكبر بما يعود بالنفع على كل من الطرفين وعلى المواطنين المصريين، فلكل طرف دور يكمّل دور الطرف الآخر، ولكل طرف حقوقه ومسؤولياته تجاه الطرف الآخر. ويقدم هذا التقرير لكلا الطرفين مصدراً ثرياً للأفكار والأطروحات التي من شأنها العمل على تعزيز هذه الشراكة وتطوير قيامها على أساس قوي من الثقة والمسؤولية المشتركة.

ـ ٣ ـ

ومن هنا، فإن **تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨** يعدّ بمثابة دعوة لمنظمات المجتمع المدني لترسيخ أفضل الممارسات بها وتوسيع نطاقها وتعميمها، ومن خلال الشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص في مصر. وقد تناول التقرير نحو ١٥٠ من منظمات المجتمع المدني في مصر التي حققت «أفضل الممارسات».

ويوجد لدى مجموعة من المنظمات سجل حافل بتقديم خدمات عالية الجودة للمجتمعات الفقيرة، والمرضى، وذوي الاحتياجات الخاصة أو في مجال محو الأمية. وامتد نشاط مجموعة ثانية ليتجاوز العمل الخيري إلى نشاطات تنموية حديثة مثل تقديم القروض الصغيرة، وتوليد الدخل، وتقديم الخدمات والتدريب. بينما حققت مجموعة ثالثة من المنظمات سمعة طيبة في مجال تعبئة مجموعات تمثيل المصالح وفي الدعوة من أجل تطبيق الحكم الرشيد، وتحقيق المساواة بين النوعين، واحترام حقوق الإنسان.

ويركّز هذا التقرير على المجموعتين الأولى والثانية، اللتين يشار إليهما غالباً بالمنظمات غير الحكومية التي تمثل الجانب الأكبر من عدد منظمات المجتمع المدني، البالغ عددها تقريباً ٢٠ ألف منظمة في مصر، باستثناء جمعيات تنمية المجتمع، التي تحتل موقعاً متوسطاً من خلال اعتمادها على الحكومة. إن جمعيات من قبيل المنظمات غير الحكومية ـ التي تركز على الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة ـ هي التي يمكنها أن تدعم تنفيذ البرامج المتكاملة البالغ عددها ٥٥ والخاصة «بالعقد الاجتماعي» الجديد التي اقترحها تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، وذلك من خلال التنسيق والتعاون التام الذي يوفره مركز العقد الاجتماعي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.

كما يتناول التقرير بالتفصيل مفهوم أفضل الممارسات، فالوقت ملائم حالياً لتطبيق المنهج ذاته في تصميم نماذج لكل من برامج العقد الاجتماعي، وعددها ٥٥ برنامجاً، بما يزيد من مشاركة منظمات المجتمع المدني سواء بمفردها أو في نطاق علاقات شراكة. وعلى الوجه الأمثل، يمكن استخدام أي من أشكال «التمكين» للوصول إلى أفضل الممارسات في منطقة ما ليتم تعميمها على مستوى الجمهورية. ويتضمن المقترح أنه بالنسبة لكل نشاط من أنشطة منظمات المجتمع المدني، ينبغي أن تكون هناك مداولات بين الوزارة المعنية، والحكومة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني التي حققت أفضل الممارسات، والأكاديميين، وأخصائيي القطاع، لتصميم نموذج قطاعي (Franchise) لمنظمات المجتمع المدني ليتم تعميمه وتفعيله من خلال إطار تشريعي أكثر مرونة.

وتعتبر برامج القروض الصغيرة أو التحويلات النقدية المشروطة هي النماذج الأقرب للتعميم. ففي حالة القروض

الصغيرة، تم تجريب ذلك النموذج بحيث أصبح يتوافر الآن لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية الصيغة الملائمة لإشراك منظمات المجتمع المدني كوسطاء في جميع المناطق الحضرية والريفية في مصر. أما فيما يتعلق بالتحويلات النقدية المشروطة، فإن البرنامج الخاص بمصر، وهو في مراحله التجريبية حالياً، قد تم تصميمه وفقاً لنموذج برنامج التضامن بتشيلي لخدمة الفئات الأكثر فقراً، ولكن بإضافة بعض التعديلات من بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية بما يتوافق مع الاحتياجات الخاصة بمصر.

وبالنظر إلى البيانات الخارجية والداخلية التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني، ومن ثم، تساهم فيها، يتضح أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاح والمزيد من العمل الذي ينبغي القيام به لتعزيز عملية إصلاح البيئة التشريعية، وقياس أداء منظمات المجتمع المدني بدقة، وتوسيع نطاق ممارسات الحكم الرشيد، وتشجيع المزيد من العمل التطوعي، وزيادة عدد الشبكات والشراكات، وإضافة جوانب المتابعة والتقييم لإبراز معايير الممارسات الجيدة التي يمكن تعميمها على المستوى القومي. كما أن التواصل مع الجمهور العام في حاجة إلى التدعيم، كما تبرز الحاجة إلى تطوير مهارات جمع الأموال من المصادر المختلفة.

وبالأخذ في الاعتبار الزخم الحالي للإصلاح الاجتماعي في مصر، ومن خلال استعراض الموقف الحالي للمجتمع المدني ومنظماته في مصر، فإن تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ يطرح عدة سبل ووسائل يمكن من خلالها أن يتطور هذا القطاع الحيوي في نسيج المجتمع ـ من خلال التحالف مع غيره من قطاعات الدولة ـ ليساهم بفعالية في مجهودات التنمية في مصر. إن عملية التطوير عملية جماعية، وتسعى إلى النجاح من خلال الاعتماد على المساعي الحميدة والتعاون بين كافة قطاعات الدولة في مصر.

ـ ٤ ـ

والى هذا يضم التقرير اثني عشر فصلاً تعالج:

١ ـ منظمات المجتمع المدني شركاء أساسيون في التنمية.

٢ ـ حالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية.

٣ ـ خريطة المجتمع المدني في مصر.

٤ ـ المجتمع المدني في مصر: المعوقات الخارجية والداخلية.

٥ ـ أزمة النقابات وجماعات المصالح.

٦ ـ شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر.

٧ ـ العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٨ ـ الممارسات المثلى لمنظمات المجتمع المدني: الثقافة والتعليم.

٩ ـ التأثير المتبادل بين الصحة والإصحاح.

١٠ ـ تقديم خدمات منظمات المجتمع المدني للبيئة والإسكان.

١١ ـ دور الإعلام، والاتصال، وأجهزة الإعلام.

١٢ ـ أهمية التشبيك والشراكات.

كما يضم أيضاً ملحقاً إحصائياً يغطي طائفة واسعة من مؤشرات التنمية البشرية في محافظات مصر وموقعها على سلم التنمية البشرية والتباينات المتصلة بوضعها ■

صدر حديثاً

التحدي والاستجابة
في الصراع العربي ـ الصهيوني
جذور الصراع وقوانينه الضابطة
(١٧٩٩ ـ ١٩٤٩)

عوني فرسخ

يتعقّب الباحث عوني فرسخ، جذور الصراع العربي ـ الصهيوني، على مدى ١٥٠ سنة (١٧٩٩–١٩٤٩) عبر مئات الوثائق والمصادر والمراجع، العربية والأجنبية، ليقيم مرجعاً وركناً أصيلاً لكلّ باحث في القضية الفلسطينية، في أبعادها القطرية والقومية والدولية، فيكشف عن صلب استراتيجية المشروع الاستعماري الاستيطاني، العنصري الصهيوني، الرامي إلى إهدار الانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، وتجاهل كينونته الوطنية، والتعامل معه كمجموعة طوائف، وليس كشعب متبلور الهوية والكيان، ورفض حقه في تقرير المصير والتمتع بكامل حقوقه السياسية.

ويرى الباحث، بحق، أن شعب فلسطين يواجه الهجمة الاستعمارية ـ الصهيونية، التي تستهدف الأمة العربية من خلال بوابتها الفلسطينية. وقد فرض على هذا الشعب الأبيّ، بحكم موقعه على الخارطة العربية، أن يشكّل طليعة أمته في التصدي والمواجهة.

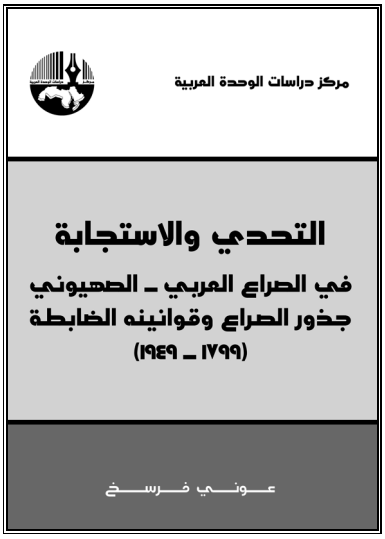

١١٠٣ صفحات
الثمن: ٢٨ دولاراً
أو ما يعادلها